الاستسلام، وهكذا استسلمت اليابان دون قيد، وقبلت بشروط الحلفاء[1]، ووقعت وثيقة الاستسلام في 2/ ايلول/ 1945 على ظهر السفينة (ميسوري) في ميناء طوكيو[2].

## الاحتلال الامريكي لليابان 1945- 1951.

بعد توقيع اليابان على وثيقة الاستسلام عام 1945، عقد مؤتمر في موسكو في كانون الاول/ 1945، تقرر فيه إنشاء لجنة للشرق الاقصى ضمت ممثلي إحدى عشرة دولة، وخولت هذه اللجنة التي اتخذت من واشنطن مقراً لها، سلطة وضع سياسة القائد الاعلى لدول الحلفاء الجنرال (دوكلاس ماك ارثر)[3].

وعلى الرغم من أنَّ الاحتلال كان من الناحية النظرية يمثل مشاركة دول الحلفاء الإحدى عشرة، لكنه في الواقع ظل تحت إشراف الولايات المتحدة الامريكية منذ البداية[4].

اتجه الجنرال (ماك ارثر) منذ بداية الإحتلال إلى محاولة إدخال مجموعة من الاصلاحات على المجتمع الياباني، الأمر الذي من شانه يمنع من عودة النزعة العسكرية والتوسع والعدوان مرة ثانية، لذلك عندما احتلت الولايات المتحدة الامريكية اليابان جاءت معها ببرامج إصلاحية هي:

1- التمهيد للاصلاح:

---

(1) نوري عبد الحميد واخرون، تاريخ اسيا، ص86.

(2) تشستر. ا. بين، المصدر السابق، ص235.

(3) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص84.

(4) تشستر. ا. بين، الصدر السابق، ص239.

كانت الخطوة الأولى التي اتخذها سلطة الاحتلال هو قصر سيادة اليابان على جزرها الأربع الرئيسة وهي (هوكايدو وهونشو وشيكوكو وكيوشو).

أ- حل سلاح الجيش الياباني ونزعه.

إذ تم الغاء وزارتي الجيش والبحرية، وسرح أفراد الجيش وجنود البحرية، وأُصدرت أوامر بجمع الذخيرة الحربية وتدميرها، وأُقفلت المصانع التي كانت تنتج المعدات الحربية[1].

ب- محاكمة مجرمي الحرب.

تمت معاقبة عدد كبير من المسؤولين، من خلال ما عرف بـ (جرائم الحرب) و(الجرائم ضد الإنسانية) بوصفها من الجرائم الدولية[2]، وتم تأليف محكمة عسكرية دولية للشرق الاقصى قدم اليها (28) زعيماً يابانياً لمحاكمتهم[3].

ج- حملة التطهير.

أصدرت سلطة الاحتلال قراراً عرف بـ (حملة التطهير)، وهو برنامج واسع لإبعاد اليابانيين غير المرغوب فيهم من لدن سلطة الإحتلال من المناصب الحساسة[4]، كما تم حل الجمعيات والمنظمات السياسية في اليابان، فضلاً عن الجمعيات القومية الداعية إلى التوسع والعدوان[5].

---

(1) هادي مشعان، المصدر السابق، ص42- 43.

(2) كاظم هيلان محسن السهلاني، سياسة الاحتلال الامريكي في اليابان: 1945- 1952، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية/جامعة البصرة، 2008، ص124.

(3) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص86.

(4) كاظم هيلان، المصدر السابق، ص137.

(5) منتهى طالب سلمان، اليابان تحت الاحتلال الامريكي 1945- 1951، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، كلية الاداب/جامعة بغداد/العدد 16، 2010، ص 580.

2- نشر الديمقراطية.

اتخذت سلطة الاحتلال جملة من الاجراءات لنشر الديمقراطية في اليابان، اذ منحت الصحافة والاذاعة حرية واسعة تشجيعاً لها على نشر التعاليم الديمقراطية، والغيت نظم الشرطة السرية لإزالة القيود على الحرية الفردية، والغيت المركزية في الإدارة التعليمية وإعادة النظر في مناهج التعليم[1].

كما حثت سلطة الاحتلال على إبدال الدستور الياباني القديم بدستور جديد نص على إدخال المبادئ الديمقراطية والتمثيل الشعبي، مع إجراء بعض التعديلات على سلطة الامبراطور، لذلك فإن الدستور الجديد لليابان الذي طبق في ايار/ 1947 أدخل تغييراً جذرياً على دور الامبراطور، الذي أصبح مجرد رمز للدولة، وأصبحت سلطة السيادة بيد الشعب الذي بدأ يمارس سيادته بواسطة البرلمان الذي عُدَّ أعلى هيئة إدارية في أجهزة الدولة، كما أكد الدستور المساواة أمام القانون، وحق تشكيل البرلمان وحق التصويت في الانتخابات والمساواة بين الجنسين وحق الفكر في اعتناق المذاهب والاراء، والمساواة في التعليم، وحق تنظيم اتحادات ونقابات عمالية حرة[2].

3- الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أ- الإصلاحات الاقتصادية:

عمدت سلطات الإحتلال إلى إقرار قانون العمال عام 1945 الذي خول العمال حق الإنضمام إلى النقابات فازدادت عضويتها[3]،أمّا في المجال الزراعي،

(1) تشستر. ا. بين، المصدر السابق، ص241.

(2) منتهى طالب، اليابان تحت الاحتلال الامريكي، ص582- 585.

(3) المصدر نفسه، ص585- 589.

فقد أقر البرلمان قانون الإصلاحي الزراعي منذ عام 1946 الذي نزع اراضي الطبقة المالكة والقضاء عليها، ثم صدر قانون لحماية الباقين من المستأجرين، خلال هذه الفترة تمت السيطرة على نواحي الاقتصاد الياباني وتصفية الشركات العملاقة وثروة الامبراطور، وتم الاستيلاء على الممتلكات اليابانية في الخارج، والغيت بعض صناعات الصلب والعدد والالات التي تدخل كمادة أساسية في صناعة الاسلحة الحربية، كما تعاونت سلطة الاحتلال مع الحكومة اليابانية على تطبيق عملية التسوية الاقتصادية، وفرض الضرائب على رؤوس الاموال لإستعادة جزء كبير من الارباح التي حققتها الشركات الكبرى زمن الحرب، ثم أصدرت قانون (منع الاحتكار) في اذار/ 1947 بهدف خلق أسواق اكثر تنافسية، أما في المجال الزراعي، فقد أقر البرلمان قانون الاصلاحي الزراعي منذ عام 1946 الذي نزع أراضي الطبقة المالكة والقضاء عليها، ثم صدر قانون لحماية الباقين من المستأجرين، كما عمدت سلطات الاحتلال إلى أقرار قانون العمال عام 1945 الذي خول العمال حق الانضمام إلى النقابات فأزدادت عضويتها[1].

**ب- الإصلاحات الاجتماعية والثقافية.**

اتخذت سلطة الإحتلال جملة من التغييرات في المجالات الاجتماعية أهمها المرأة والتعليم والدين.

فعملت القوانين اليابانية بحيث كفلت للمرأة المساواة بالرجل في النواحي جميعها[2]، ومن خلال صدور قانون الاحوال الشخصية في تشرين الاول/ 1945، الذي ساوى بين الزوج والزوجة، فأصبح للمرأة حق الملكية الخاصة وحق الطلاق

---

(1)منتهى طالب، اليابان تحت الاحتلال الامريكي، ص585- 589.

(2) Paul Hibbert, Op. Cit, p. 747.

وحق الانتخاب، وأصبح للبنت حق الإرث في تركة الاب والغي حق الابن الأكبر في الإستئثار بالميراث[1].

ولأن التعليم حلقة أساسية في اية عملية تستهدف التغيير الاجتماعي، لذلك أولت سلطة الاحتلال اهتماماً بها، ووجهت تعليماتها للحكومة اليابانية عام 1945 مفادها ضرورة الإلغاء الفوري للروح العسكرية والنزعة القومية المتطرفة في التعليم، وفصل الدين عن التعليم، والتوقف عن تعليم الفلسفة الاخلاقية والتاريخ والجغرافية اليابانية لأنها تضمنت محتوى استعمارياً وأفكاراً مناقضة للديمقراطية[2].

أمّا في المجال الديني فقد أصدرت سلطة الاحتلال أوامر للحكومة اليابانية عام 1945 قضت بالإمتناع عن التأييد الرسمي (للشنتوية) الدين الوطني لليابان، ومنع تدريسها في المدارس، والامتناع عن ترويج فكرة أنّ الامبراطور مقدس[3].

## التبدل في السياسة الامريكية تجاه اليابان 1951.

شهد عام 1948 تحولاً واضحاً في سياسة الإحتلال الامريكي في اليابان تمثل ببناء اليابان وإنعاش اقتصادها، ووقف وراء هذا التبدل في الموقف الامريكي جملة من الأسباب[4] منها:

1- تعالي أصوات المعارضة داخل الولايات المتحدة الامريكية حول المبالغ التي صرفت على عدو مهزوم مثل اليابان، فضلاً عن أدائها الضعيف في المجال

---

(1) هادي مشعان، المصدر السابق، ص48.

(2) كاظم هيلان، المصدر السابق، ص244.

(3) ارثر تريمان، المصدر السابق، ص89.

(4) منتهى طالب، اليابان تحت الاحتلال الامريكي، ص595- 596.